مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

تحديات الجهاز المصرفي الليبي نحو تطبيق إطار رقابي لدعامات اتفاقية بازل II

دراسة ميدانية على إدارة المخاطر بالمصارف في المنطقة الشرقية

فرج محمد عبدالقادر المنفي

[1] قسم المحاسبة، المعهد العالي للعلوم والتقنية بنغازي، بنغازي، ليبيا

البريد الإلكتروني : faragmhmd77@gmail.com

Received: 30-09-2025; Revised: 10-10-2025; Accepted: 31-10-2025; Published: 25-11-2025

الملخص:

هدفت الدراسة إلى البحث عن أهم التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي في ليبيا، نحو تطبيق الركائز الثلاث لاتفاقية بازل (II)، من خلال عينة تمثل موظفي إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الواقعة داخل نطاق المنطقة الشرقية، إضافة لموظفي إدارة المخاطر بفرع مصرف ليبيا المركزي (بنغازي)، كونهم المعنيين باتفاقية بازل وبمتطلباتها، وقد استعان الباحث بأداة الاستمارة الإحصائية (الاستبانة) لجمع بيانات الدراسة واختبار فرضياتها، من خلال اختبار (T) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى، التي تنص على عدم وجود تحديات نحو تبني إطار رقابي لدعائم اتفاقية بازل (II)، واختبار (T) للعينات المستقلة لاختبار الفروق في إجابات المبحوثين نحو تحديات تطبيق متطلبات بازل (II) تعزى لملكية المصرف، وتوصل الباحث إلى أنه لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي فيما يتعلق بالدعامتين الأولى والثانية المتعلقتان بمتطلبات رأس المال الكمية (باعتبارها قاعدة) والمراجعة الإشرافية (باعتبارها مبدأ) على التوالي، وأنه توجد تحديات نحو تطبيق الدعامة الثالثة المتعلقة بانضباطية السوق المالي، وأظهرت الدراسة كذلك بوجود فروق ذات دلالة إحصائية في ردود المشاركين إزاء هذه التحديات لصالح القطاع العام، وقدم الباحث توصيات بضرورة توافر عناصر النجاح لتطبيق الدعائم الثلاث للاتفاقية، متمثلة في الموارد البشرية الكفؤة والبنية التحتية الحديثة وأنظمة معلومات تتميز بالكفاءة والدقة والموضوعية، وتعزيز دور السلطة الرقابية في تحفيز المصارف التجارية نحو تبني الأساليب الداخلية في قياس المخاطر، وتسهيل إنشاء مؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية محلياً.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازل، كفاية رأس المال، الرقابة المصرفية، انضباط السوق، إدارة المخاطر المصرفية.

Abstract: (Times New Roman: size - 12) Abstract must be written in English within 300 words.

The study aimed to investigate the most important challenges facing the banking system in Libya, to implementing the three pillars of the Basel (II), through a representative sample of the population, which is the risk management employees in commercial banks in eastern Libya, in addition to the risk management employees in the Central Bank of Libya branch (Benghazi), as they are concerned with the Basel Accord and its requirements. The researcher used the questionnaire to collect the study data and test its hypotheses, through a One Sample T Test, to test the first main hypothesis, which states that there are no challenges towards adopting a regulatory framework for the pillars of the Basel (II) convention, and independent T test, to test the differences in the respondents' answers towards the challenges of

implementing the requirements of Basel (II) attributed to bank ownership. The results of the study indicate that there are no statistically significant challenges facing the Libyan banking system regarding the first and second pillars related to quantitative capital requirements and supervisory review, and that there are statistically significant challenges towards implementing the third pillar related to financial market discipline. The study showed statistically significant differences in participants' responses to these challenges in favour of the public sector. The study recommends the importance of ensuring the availability of success factors to implement the three Basel pillars, such as competent employees, advanced infrastructure, and information systems characterized by efficiency, accuracy, and objectivity. It also recommends strengthening the role of the regulatory authority in encouraging commercial banks to adopt internal methods for measuring risks, and facilitating the establishment of institutions to assess creditworthiness Locally.

Keywords: Basel convention, Capital Adequacy, supervisory review, Market discipline.

مقدمة:

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية، وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية، ومع تزايد المنافسة المحلية والعالمية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر، التي قد تنشا من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك، وكذلك البيئة العالمية، وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية، من قِبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى في نهاية 1974م، بالتعاون مع السلطات النقدية لكل من لوكسمبورغ وسويسرا وتحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث التي منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك، إضافة للمنافسة القوية للبنوك اليابانية وسيطرتها على قرابة 38% من أسواق التمويل الدولية (Alrawashdeh & Bint Abdul Rahman, 2013). وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل (I) التي أصبح بمقتضاها يتعين على البنوك العاملة كافة أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى، ونتيجة التطورات المصرفية السريعة ظهرت مخاطر لا يغطيها معيار بازل (I) وأصبحت الاتفاقية أقل الزاماً، وبعد التعديلات التي طرأت عليها أصدرت لجنة بازل في أبريل سنة 2003م اتفاقية بازل(II) (عريس وبحوصي، 2017).

وعقب حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008م، عملت لجنة بازل على إعادة النظر وإجراء تعديلات جوهرية على الاتفاقية، وخرجت في الأخير بإصدار قواعد ومعايير جديدة، عرفت باتفاقية بازل (III).

مشكلة الدراسة

صدرت اتفاقية بازل كاستجابة للمخاطر المالية التي كشفت عنها الأزمات المالية، بدءاً من انهيار البنوك إلى الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997م إلى الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، والتي تهدف (أي اتفاقيات بازل) من ورائها إلى تحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك، لتضم مجموعة متطلبات رقابية تستهدف تقوية رأسمال البنوك وتحسين طرق قياس وإدارة المخاطر وتعزيز مستويات الشفافية التي تضمنتها دعائم اتفاقية بازل (II)، فالدول العربية ومنها الدولة الليبية تواجه تحديات جمّة فيما يتعلق بتحقيق متطلبات اتفاقية بازل، منها تحديات فنية وهيكلية متعلقة بتطوير الأنظمة التقنية؛ ليتسنى لها إجراء اختبارات الضغط وما يترتب عنه من صعوبات وتكاليف، أو نقص في الكفاءات المتخصصة في إدارة المخاطر وتحليلها وكيفية القياس الأمثل لها، بالإضافة لإمكانية وجود تحديات ترتبط بمدى قدرة المصارف الإسلامية على إصدار سندات كمتطلب لكفاية رأس المال وما تتضمنه من فوائد تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وقد تكون تحديات تنظيمية وتشغيلية تتعلق بالتباين الواضح بين الدول العربية نحو تطبيق معايير بازل، ما يظهر فجوة بينها في درجة الاستعداد للالتزام بها وتنفيذها، لذا الأمر يتطلب التنسيق بين المصرف المركزي الليبي ومؤسسات النقد لتطوير أطر تنظيمية متكاملة ومتوازنة، تعالج خصوصية الأسواق النقدية والرأسمالية، لتلحق بركب التطور المصرفي لأهميته للقطاع المالي على وجه الخصوص وللاقتصاد الكلي عموماً، وبناءً على ما سلف ذكره، تبين للباحث أن الفجوة البحثية تتمثل في السؤال الرئيس التالي:

ماهي أهم التحديات والصعوبات التي تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني الأطر الرقابية لدعائم اتفاقية بازل (II)؟

أهداف الدراسة

أولاً/ فيما يتعلق بالركيزة الأولى لاتفاقية بازل (II)، أمكن إيجاز تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مدى استجابة المصرف المركزي الليبي نحو تبني المصارف التجارية للأساليب المتقدمة في قياس المخاطر.
2. التعرف على مدى الإلمام الكافي لموظفي إدارة المخاطر بالأساليب الرياضية والإحصائية وسيما نظرية الاحتمالات، هذا إضافة لمدى توفر قاعدة بيانات كافية، وذلك لاحتساب المخاطر بالأساليب المتقدمة.
3. التعرف على مدى تأثير توجه الدولة الليبية نحو تبني المصرفية الإسلامية[1] وغياب معايير محاسبية محلية نحو تطبيق النماذج الداخلية في قياس المخاطر الائتمانية والتشغيلية ومخاطر السوق، ومدى احتياج الجهاز المصرفي للمساعدة الخارجية.

ثانياً/ فيما يتعلق بالركيزة الثانية لاتفاقية بازل (II)، أمكن إيجاز تحقيق الأهداف التالية:

[1]) حساب ملاءة رأس المال المتعلق بالسندات ذات الفائدة يتعارض مع المصارف الإسلامية.

4. التعرف إلى أي مدى توجد رقابة من قِبل مصرف ليبيا المركزي بشأن الالتزام بالحدود الدنيا لكفاية رأس المال، ومدى تأثير تطبيق السياسة الاحترازية الكلية [1] على القطاع المالي والحقيقي للاقتصاد الليبي.
5. معرفة مدى وجود إشكالية لدى المصارف التجارية في تصنيف الودائع من حيث الاستقرارية، ومدى التوافق مع مبادئ الرقابة الفعّالة التي أقرتها اتفاقية بازل (II) عام 1997م.

ثالثاً/ فيما يتعلق بالركيزة الثالثة لاتفاقية بازل (II)، أمكن إيجاز تحقيق الأهداف التالية:

6. التعرف إلى أي مدى يؤثر غياب سوق مالي متطور ويتميز بالكفاءة على فاعلية انضباط السوق، سيما انعدام وجود مؤسسات محلية لتقييم الجدارة الائتمانية، ومدى التزام المصارف التجارية من خلال تقاريرها بالإفصاح عن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها ومعدل كفاية رأس مالها.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1. أن القطاع المصرفي باعتباره من أهم مكونات القطاع المالي يواجه مشكلات ومخاطر أكثر مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى؛ وذلك نتيجة وضوح المخاطر فيه دون سواه.
2. إظهار أهمية إدارة المخاطر المالية في مواجهة المتغيرات المستمرة والمتتالية في الاقتصادات الحديثة المتجددة، فالمؤسسات المالية داخل الاقتصاد الحديث أكثر ارتباطاً وتداخلاً مع المؤسسات المالية الأخرى حول العالم.
3. تحفيز المصارف على وضع نظم داخلية لتقدير المخاطر كافة وفقاً لتقديرات السوق؛ لرفع مستوى القطاع المصرفي ضمن مصاف الدول المتقدمة في هذا القطاع.
4. إمكانية استفادة القطاع المصرفي من الحوافز التي أقرتها الاتفاقية عند تطبيق هذه الأساليب المتقدمة.
5. التشجيع على إقامة مؤسسات محلية لتقييم الجدارة الائتمانية تتوافق مع مستويات مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الدولية.

دراسات سابقة

تناولت اتفاقية بازل دراسات عديدة، نذكر بعضها بإيجاز، كما يلي:

دراسة عايدة ونور الدين (2024) بعنوان واقع تطبيق البنوك الإسلامية العربية لمتطلبات اتفاقية بازل (III)، واعتمد الباحثان على المنهج التاريخي التحليلي من خلال رصد تطبيق متطلبات الاتفاقية الثالثة في البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في بعض الدول العربية، وتوصلت الدراسة إلى وجود اختلاف في المخاطر التي تواجه البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية؛ بسبب مكونات أصولها والتزاماتها وصيغ التمويل فيها،

[1]) السياسة الاحترازية الكلية هي مجموعة تدابير ومعايير تهدف لتعزيز استقرار النظام المالي ككل بدلاً من التركيز على مصرف واحد من خلال تخفيف المخاطر، وأدواتها تتمثل في زيادة متطلبات رأس المال وحدود لنسب الرافعة المالية وضبط سلوكيات شريحة العملاء.

مع محاولات للدول العربية للتكيف مع متطلبات الاتفاقية، وأن البنوك الإسلامية تتوافر لديها كميات جيدة من الأموال لتلبية متطلبات نسب السيولة.

دراسة مهدي (2019) وهدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين أساليب قياس لجنة بازل (II) والطرق المتبعة من قِبل إدارة المخاطر الائتمانية في كيفية نقل أو تخفيف أو التحوط من المخاطر وبين أدائها المالي، واستهدفت الدراسة أربعة من أكبر البنوك التجارية في جمهورية مصر خلال الفترة من عام 2012م لغاية عام 2016م، وكانت أبرز نتائجها اختلاف مستوى الأداء للبنوك محل الدراسة باختلاف طبيعة الإدارة من حيث تطبيق أساليب قياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل (II)، ويعود ذلك إلى عدم كفاية التدريب والتعليم في البنوك لتطوير القدرات البشرية في التعامل مع أساليب قياس المخاطر، وأيضاً عدم وجود شركات تصنيف ائتماني محلية باستثناء شركة واحدة فقط، وأن أسلوب التصنيف الداخلي غير مطبق في الجهاز المصرفي في جمهورية مصر العربية.

دراسة عريس وبحوصي (2017) بعنوان تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، وهدفت لمعرفة مدى مساهمة الاتفاقية في تحقيق الاستقرار المصرفي، باعتبار أن التطبيق السليم لمقترحات بازل يساهم في تحسين أداء البنوك وضمان سلامتها المالية، ولم تكن الدراسة تطبيقية على قطاع أو دولة بعينها، بل اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتاريخي، وكانت أبرز نتائجها أن الإصلاحات التي أدخلت على الاتفاقية جاءت بعد حدوث أزمات مالية التي أثبتت إخفاق الاتفاقيات السابقة في تحقيق الاستقرار المصرفي، باعتبار أن مقررات بازل مكملة لبعضها، بالرغم من أن اتفاقية بازل غير ملزمة التطبيق إلّا أن التطورات المصرفية المتوالية تجعلها ضرورية، وأن التعديلات التي تمت في اتفاقية بازل (II) وصدور بازل (III) تعتبر نقطة تحول مهمة في تعزيز السياسة الاحترازية الكلية، وأن اتفاقيتي بازل الأولى والثانية فشلتا في تحقيق الاستقرار المصرفي، أما الإصدار الثالث للاتفاقية فلا يمكن الحكم على نجاحها من عدمه.

دراسة كُلاب (2007) وهدفت إلى تحديد دوافع تطبيق دعائم اتفاقية بازل (II) في المصارف الفلسطينية والتحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون تطبيق هذه الدعائم ، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهم الدوافع وراء تطبيق الدعائم تقوية واستقرار الجهاز المصرفي والشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر، وأن من أهم التحديات التي تواجهها عدم وجود خطط استراتيجية، وعدم توفر الكفاءات البشرية الداخلية المدربة، والخارجية في مجالات التحليل المالي والنظم المحاسبية وتقنية المعلومات، بالإضافة لعدم ملائمة السياسات المحاسبية مع الممارسات العالمية، وعدم وجود مؤسسات الجدارة الائتمانية المحلية.

فرضيات الدراسة: لأغراض الوصول لأهداف ونتائج الدراسة، صِيغت فرضيتين رئيستين، وذلك كما يلي:

فرضية رئيسة أولى: لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني إطار رقابي لدعائم اتفاقية بازل (II) الثلاث.

ومنها اشتقت فرضيات فرعية، كما يلي:

فرضية فرعية أولى: لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني إطار رقابي للدعامة الأولى في اتفاقية بازل (II).

فرضية فرعية ثانية: لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني إطار رقابي للدعامة الثانية في اتفاقية بازل (II).

فرضية فرعية ثالثة: لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني إطار رقابي للدعامة الثالثة في اتفاقية بازل (II).

فرضية رئيسة ثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المشاركين حول تحديات تطبيق دعائم اتفاقية بازل (II) راجعة لملكية المصرف.

حدود ونطاق الدراسة

إن الباحث أثناء سعيه للحصول على بيانات من أفراد العينة، والتي تمثل مجتمعاً محدوداً نسبياً، لجأ إلى توزيع أداة جمع البيانات بنفسه مُحاوِراً أفراد العينة حول اتفاقية بازل وإدارة المخاطر؛ رغبةً منه في الحصول على مشاركين ذات كفاءة عالية ومعرفة جيدة ودقيقة وعملية بمتطلبات اتفاقية بازل، على اعتبار أنه لا يمكن المشاركة في هذه الدراسة من الموظفين عامة أو من غير ذوي الاختصاص بالمخاطر المصرفية، وهي عينة عشوائية غير حكمية نظراً أن الباحث لم يلجأ إلى التقدير في اختيار مفردات العينة من المجتمع، بل تعمد الحرص بأن لا يكون أحد أفراد العينة من خارج مجتمع الدراسة (موظفو إدارة المخاطر)[1].

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في إدارة المخاطر بالمصارف التجارية الواقع نطاق عملها وإداراتها العليا في المنطقة الشرقية للدولة الليبية، وتتمثل في مصرف الوحدة ومصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية ومصرف المتوسط، إضافة لموظفي إدارة المخاطر التابعة لمصرف ليبيا المركزي فرع بنغازي.

الإطار النظري

مقدمة

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك، يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، ويعتبرونه السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل I"، والواقع أن الاهتمام بكفاية راس المال له جذوره التاريخية، ففي منتصف القرن التاسع عشر

[1]) لمعرفته مسبقاً وبالخبرة في مجال البحث العلمي فقد لا يهتم موظفو المصارف بأداة جمع البيانات ويتم توزيعها بطريقة خاطئة على أفراد لا يمثلون مجتمع الدراسة المحدود.

صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية، يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك، وفقاً لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها (عريس وبحوصي، 2017).

وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية، مثل حجم الودائع إلى رأس المال، وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها، خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في بعض الولايات الأمريكية بصفة خاصة سنة 1952م إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية راس المال، عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال. وتعتبر الفترة من 1974م إلى 1980م فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال، فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق (مثل مخاطر التسوية ومخاطر الإحلال)[1]، بل وعمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار، ففي منتصف سنة 1974م أعلنت السلطات الألمانية إغلاق بنك "هيرستات"، والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية والأوروبية المتعاملة معه، وفي السنة ذاتها أفلس بنك "فرانكلين ناشيونال" ويعتبر من البنوك الأمريكية الكبيرة، ثم تبعه بعد عدة سنوات إفلاس بنك "فرست بنسلفانيا" بأصوله التي بلغت حوالي 8 مليار دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه مداها، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980م والتي بلغت 20 %.

وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة، يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك، ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بال للرقابة المصرفية من قِبل محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر الكبرى في نهاية 1974م، بالتعاون مع السلطات النقدية لكل من لوكسمبورغ وسويسرا وتحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا (Alrawashdeh & Bint Abdul Rahman, 2013).

لجنة بازل للرقابة المصرفية

هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا، ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة

[1]) مخاطر التسوية يقصد بها الخسائر المحتملة التي تنتج عن فشل أحد الأطراف في الوفاء بالتزاماته عند تسوية معاملة مالية. ومخاطر الإحلال هي التي تنتج عن التغيرات في الموارد المادية أو الموظفين أو تقنية المعلومات.

قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك، مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان، بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات. وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية"، وقد تكونت من مجموعة الدول العشر الكبرى[1] (عبدالمطلب، 2005)، وأُنشأت اتفاقية بازل الأولى.

اتفاقية بازل I

نظراً لاشتداد محنة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث بواسطة البنوك العالمية ثم تعثرها، وللمنافسة القوية للبنوك اليابانية وسيطرتها على قرابة (38%) من أسواق التمويل الدولية، وتعثر بعض هذه المصارف أقرت لجنة بازل عام 1988م معياراً موحداً لكفاية رأس المال، وعُرِف باتفاقية بازل (I) ليكون ملزماً للبنوك كافة العاملة في النشاط المصرفي، باعتباره معياراً دولياً للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك، ويزيد من ثقة المودعين فيه (ناصر، 2012).

وقد انطوت اتفاقية بازل (I) على العديد من الجوانب أهمها:

1) **التركيز على المخاطر الائتمانية:** وذلك عند حساب الحدود الدنيا لراس المال، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما، ولم يشمل معيار كفاية راس المال مواجهة المخاطر الأخرى، مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية (عبدالمطلب، 2005).

2) **تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها:** إذ أنه من غير الممكن أن يفوق معيار راس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر، بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في الوقت نفسه، فمن الضروري كفاية المخصصات أولاً، ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.

3) **تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:** الأولى متدنية المخاطر، وتشمل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD، بالإضافة إلى سويسرا والمملكة العربية السعودية، أما المجموعة الثانية فتشمل الدول ذات المخاطر المرتفعة، وتتمثل في كل دول العالم عدا التي أشير إليها في المجموعة الأولى (عريس وبحوصي، 2017).

4) **وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:** وتتدرج عند حساب معيار كفاية راس المال من خلال خمسة أوزان هي: صفر، 10 %، 20%، 50%، 100 %، ولإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة الحرية للسلطات النقدية المحلية لان تختار تحديد بعض أوزان المخاطر (مفتاح ورحال، 2013).

[1]) الدول الكبرى العشر هي: بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا واليابان وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بالتعاون مع سويسرا ولوكسمبورج.

وقد تم إدخال تعديلات على الاتفاقية بإضافة مخاطر السوق عند احتساب معدل الملاءة، وإضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لا يقل تاريخ استحقاقها عن عامين، وتكون قيمتها تعادل 250% من رأس المال الأساسي، ونتيجة اندلاع الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا عام 1997م ظهرت مخاطر لم تغطيها الاتفاقية الأولى، وتم النظر في اتفاقية بازل (I) من خلال إصدار مسودات لوثائق متتالية ما بين أعوام 1999م وحتى 2003م تناقش من قِبل البنوك بخصوص تعديل الاتفاقية، وظهرت عام 2003م اتفاقية معدلة عُرفت باتفاقية بازل (II) (حياة، 2013).

اتفاقية بازل II

ظهرت اتفاقية بازل (II) من أجل مراجعة القواعد المرتبطة باتفاقية بازل (I)؛ للموائمة بين القواعد المالية في البنوك ومخاطر الائتمان التي قد تتعرض لها، مع الأخذ في الاعتبار التقدم التقني في طرق قياس المخاطر وإدارتها، من أجل تعزيز عملية الإشراف على المؤسسات المصرفية (cornford, 2005).

تستند الاتفاقية إلى ثلاثة أهداف رئيسة، أولها أن يكون رأس المال أكثر حساسية للمخاطر التي يواجهها البنك، وثانيها السعي لتطوير آليات قياس المخاطر وكيفية إدارتها لضمان توافق حجم رأس المال المطلوب مع حجم المخاطر، أما الهدف الثالث يتمثل في زيادة الإفصاح والشفافية لتمكين المشاركين في السوق من تقييم الوضع المالي للبنوك نحو تعزيز انضباط السوق، ولتحقيق هذه الأهداف اعتمد اتفاق بازل (II) على ثلاث دعائم متكاملة فيما بينها، كما يلي (عبدالمطلب، 2005):

(أ) **الدعامة الأولى:** وتتمثل في الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال، ويستند إلى قاعدة فحواها أن مستوى رأس مال البنك يجب أن يرتبط بالمخاطر التي يتعرض لها البنك بما يعادل (8 %) على الأقل، مع إدراج مخاطر التشغيل، وبالتالي أصبح حساب كفاية رأس المال يعتمد في قياسه على ثلاثة أنواع من المخاطر، مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

(ب) الدعامة الثانية: وتتعلق بالمراجعة الرقابية أو الإشرافية، وتعتبر مبدأ مهم تقوم عليها اتفاقية بازل (II) لدورها في إيجاد التناسق بين كفاية رأس المال وحجم المخاطر التي يواجهها البنك، وقد حددت الاتفاقية أربعة مبادئ رئيسة لعملية الرقابة الإشرافية، كما يلي (Hasan, 2002 ،كما وردت عن عريس وبحوصي، 2017):

1- ينبغي أن ينتهج البنك عملية شاملة للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) بما يتوافق مع إطاره العام للمخاطر، مع وضع استراتيجية للاحتفاظ بمستويات رأسمال كافية.

2- ينبغي للسلطة الرقابية المتمثلة في البنك المركزي أن تنتهج عملية التقييم والمراجعة الإشرافية (SREP) تقوم من خلالها بمراجعة وتقييم عملية التقييم الداخلي التي انتهجها البنك؛ للتأكد من أنه يمتلك رأس مال كافي لتغطية المخاطر التي يتعرض لها، وأن أنظمة إدارة المخاطر لديه فعّالة.

3- ضرورة توجيه السلطة الرقابية تعليماتها للبنوك للاحتفاظ برأس مال يتجاوز الحد الأدنى المطلوب.

4- قدرة السلطة الرقابية من خلال صلاحياتها على التدخل في مراحل مبكرة لمنع أي انخفاض لرأس المال عن حده الأدنى المطلوب، وطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية أو علاجية سريعة إذا لم يتم الحفاظ على المستوى المطلوب.

(ج) **الدعامة الثالثة:** والمتعلقة بانضباط السوق والشفافية، باعتبارها مكملة للدعامتين السابقتين، بهدف تعزيز الاستقرار المالي من خلال تعزيز مناخ الشفافية والإفصاح وتحسينه لدى البنوك، من حيث توفير معلومات في السوق لتمكين المشاركين فيه من مستثمرين ومقرضين ومؤسسات تصنيف الجدارة الائتمانية من تقييم كفاية رأس مال البنوك، والتمكن من إدارة البنك ومراقبته بفعالية أكبر (عايدة، ونورالدين، 2024).

تحديات تطبيق اتفاقية بازل (II)

إن اتفاقية بازل (II) كما أسلفنا سابقاً ظهرت عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008م، بسبب ظهور عدة نقاط ضعف ومخاطر لم تغطيها الاتفاقية السابقة لها، منها: الاعتماد بشكل كبير على مؤسسات التصنيف الخارجية لتحديد متطلبات رأس المال، فقد ساهمت هذه الاعتمادية في نقل الفشل (فشل تقييم المخاطر) من وكالات التصنيف الخارجية إلى الجهاز المصرفي المحلي، مما تسبب في خسائر كبيرة، ولعل بنك ليمان براذرز[1] لخير مثال على انهيار البنوك، هذا بالإضافة إلى تأثير الدورات الاقتصادية من حيث الانكماش والتضخم، ففي فترات الانكماش على سبيل المثال ترتفع احتمالية العسر، مما يترتب عنه زيادة الأصول المرجحة بالمخاطر ومتطلبات رأس المال، والنتيجة تنعكس في تقليص البنوك لعمليات الإقراض لتعزيز نسبة رأس المال وفاءً بمتطلبات بازل، مما يؤدي إلى المزيد من الركود الاقتصادي، ناهيك عن تعقيد تطبيق اتفاقية بازل (II) ولا سيما البنوك الصغيرة، من حيث عدم امتلاكها للموارد الكافية للانتقال إلى تقييم داخلي للمخاطر بدلاً من اعتمادها على الأساليب المعيارية (صندوق النقد العربي، 2004).

ويمكن اختصار أهم التحديات التي تواجه الدول النامية نحو تبني إطار رقابي لدعائم بازل (II) فيما يلي (عبد المنعم، 2022):

1) غياب شركات التصنيف الائتماني المحلية، للحد من قدرة البنوك على تصنيفات تحيزية، بالإضافة لغياب أنظمة تصنيف داخلي لدى الكثير من المصارف.

2) الحاجة إلى الارتقاء بمستوى مهارات الموظفين بالجهاز المصرفي لتكون متوافقة مع المتطلبات المستجدة.

3) عدم وجود أو فاعلية إدارة المخاطر خصوصاً لدى المصارف الصغيرة.

4) غياب البيانات التاريخية الشاملة التي يمكن الاعتماد عليها لتطبيق الأساليب الداخلية، تحفيزاً للمصارف للانتقال من الأساليب المعيارية إلى الأساليب الأكثر تطوراً.

[1]) أفلس بنك ليمان براذرز في 15 سبتمبر 2008م بعد تخفيض تصنيفه الائتماني بسبب ثقل الرهون العقارية عالية المخاطر.

اتفاقية بازل (III)

يعتبر انفجار الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008م سبباً دفع القائمين على لجنة بازل في التفكير بشكل أعمق ومراجعة شاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية على المستوى المحلي للدول، وكذا على المستوى الدولي، مما دفع العديد من الهيئات الرسمية المحلية والعالمية بإجراء دراسات لمعرفة أسباب الأزمة واقتراح الإصلاحات لتعزيز الأنظمة المصرفية والمالية على الصمود في مواجهة الأزمات، وتتمثل هذه الإصلاحات في تدعيم رأس المال والسيولة من أجل الوصول لقطاع مصرفي يتمتع بالمرونة، فالهدف من الاتفاقية هو تحسين قدرة القطاع المصرفي مجاراة الصدمات التي تنشأ بسبب الضغوطات المالية والاقتصادية، وأن يكون انعكاس ضغوطات القطاع المالي على القطاع الاقتصادي الحقيقي منخفضة المخاطر، فظهرت اتفاقية بازل (III) بعد المصادقة عليها من قِبل زعماء مجموعة العشرين في نوفمبر لعام 2010م في عاصمة كوريا الجنوبية (هاني، 2017).

إصلاحات بازل (III)

تمثلت الإصلاحات المقترحة لاتفاقية بازل (III) في زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودته، من خلال مدة سماح للبنوك تمتد لثماني سنوات، تبدأ من عام 2013م لغاية عام 2019م، برفع الحد الأدنى من رأس المال من (8%) إلى (10.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر، وذلك كما يلي (قلي ونبيلة، 2020):

أ) رفع رأس المال الذي يتكون الأسهم العادية والاحتياطات والأرباح المحتجزة من (2%) من الأصول المرجحة بالمخاطر إلى (3.5%) عام 2013م، ثم إلى (4%) عام 2014م، وصولاً إلى (4.5%) عام 2015م.

ب) رفع نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأساسي[1] إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (4%) إلى (4.5%) عام 2013م، ثم إلى (5.5%) عام 2014م، ليصل إلى (6%) بداية عام 2015م، مع إلغاء رأس المال المساند[2].

ج) إضافة رأس مال تحوطي (هامش رأس المال) بنسبة (2.5%) من الأصول المرجحة بالمخاطر يتكون من الأسهم العادية، على أن يتم بشكل تدريجي ابتداءً من عام 2016م لغاية عام 2019م، وبذلك يرتفع رأس المال المكون من الأسهم العادية والاحتياطات والأرباح من (4.5%) كما أسلفنا سابقاً إلى (7%).

د) احتفاظ البنوك باحتياطي لمواجهة الأثار السلبية الناتجة عن الدورة الاقتصادية يتراوح من (0 – 2.5 %) من رأس المال الأساسي، على أن يضاف تدريجياً ابتداءً من عام 2016م لغاية عام 2019م.

[1]) رأس المال الأساسي يتكون من رأس المال من الأسهم والاحتياطات والأرباح بالإضافة للأسهم الممتازة، ويمثل الشريحة الأولى من رأس المال.

[2]) يمثل الشريحة الثالثة من رأس المال.

هـ) اقترحت الاتفاقية اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة، تتمثلان في نسبة تغطية السيولة لتلبية كل مطالب السيولة خلال 30 يوماً، ونسبة صافي التمويل المستقر لتشجيع البنوك على الاحتفاظ بمزيد من الأصول المتوسطة وطويلة الأجل، وبالرغم من الانخفاض بشأن المخاوف من مخاطر السيولة من (84%) عام 2023م إلى (78%) عام 2024م حسب استطلاع للرأي أجرته مؤسسة CSBS من وجهة نظر المصرفيين، إلّا أنها لا تزال مصدر قلق للعديد من المؤسسات المالية وقياداتها تبعاً لمسح المخاطر عام 2024م (دي ليون، 2025).

المنهجية العملية:

مجتمع وعينة الدراسة

جدول.1

مجموع الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل

أفراد العينة	الاستبانات الموزعة	الاستبانات الصالحة للتحليل	
	العدد	العدد	النسبة المئوية
موظفو إدارة المخاطر بالجهاز المصرفي الليبي	30	24	% 80

أداة الدراسة

اعتمد الباحث على الاستبانة باعتبارها أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، فقد تم تصميم الاستبانة مروراً بالخطوات التالية:

أ) مراجعة الأدب والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، للوصول لعبارات مشبعة بمفهوم متغيرات الدراسة وأبعادها وخصائصها؛ ليكون الهدف هو محاولة جادة لتحقيق صدق محتوى وصدق ظاهري وتطابقي[1] خاص بمتغيرات الدراسة للاعتماد على نتائجها.

ب) إعداد استبانة مكونة من بعدين أساسيين، البعد الأول متعلق ببيانات خاصة بمفردات الدراسة "بيانات شخصية حقيقية واعتبارية"، والبعد الثاني بيانات خاصة بمتغيرات الدراسة وتكونت من (27) عبارة موزعة على عينة الدراسة، وذلك كما يلي:

البُعد الأول :البيانات الشخصية لأفراد العينة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: ملكية المصرف، العمر، المؤهل العلمي, التخصص، الخبرة، وأظهرت النتائج ما يلي:

[1]) الصدق التطابقي يعني تشبع (loading) الفقرات على محورها، أي استبعاد الفقرات ذات الارتباط الأقل من (0.3) والأكبر من (0.8).

أن نسبة أفراد العينة المنتمون للقطاع العام في الدراسة بلغت (48%) والقطاع الخاص (52%)، في حين بلغت أعمار المشاركين ما بين 40 عاما و 50 عاما النسبة الأعلى بمعدل (48%) تقريباً من عينة الدراسة، وأن المؤهل العلمي يتوزع طبيعياً من الدبلوم العالي إلى شهادة الدكتوراة، وفيما يتعلق بتخصص المحاسبة كان الأعلى من بين المشاركين فقد بلغت ما نسبته (35%) من حجم العينة، تليها تخصص الاقتصاد بنسبة (22%) على وجه التقريب، وتخصص الإدارة (17%)، وأن خبرة المشاركين في الدراسة لأكثر من 15 عاماً كانت الأعلى بمعدل (35%) تقريباً من حجم العينة.

البُعد الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (27) عبارة، مقسمة إلى ثلاثة أبعاد، بُعد يتعلق بالدعامة الأولى لاتفاقية بازل II، وبُعد يتناول الدعامة الثانية، وبُعد يتعلق بالدعامة الثالثة للاتفاقية، طُلِبَ من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت السباعي[1]، فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمقياس الدراسة للفرضية كما يلي:

جدول.2

المقياس المستخدم في الدراسة للفرضية

غير موافق بشدة	غير موافق	غير موافق إلى حد ما	لا أعلم	موافق إلى حد ما	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5	6	7

ولاختبار صدق وثبات الاستبانة تم استخدام معامل الثبات الداخلي (Cronbach's Alpha) لمتغيرات الدراسة (دعائم اتفاقية بازل II)، وكذلك نتائج التقسيم الداخلي (Split Half) لنتائج الاتساق بين العبارات المكونة لهذا المتغير، فقد تم تقسيم العبارات إلى ثلاثة أبعاد، وذلك كما يلي:

جدول.3

نتائج تحليل مصداقية أداة الدراسة لمتغير تطبيق دعائم بازل II باستخدام معامل كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية

المتغيرات	الأبعاد	عدد العبارات	معامل الثبات (Cronbach's Alpha)	عدد الأبعاد	التجزئة النصفية (Split-Half)
تحديات تطبيق	1- متطلبات كفاية رأس	10	0.738	2	0.636

[1]) الباحث استخدم مقياس ليكرت السباعي لإعطاء مدى أوسع في اختيار الإجابات للوصول لنتائج أكثر دقة من المقياس الخماسي.

الدعائم الثلاثة لاتفاقية بازل II	المال				
	2- المراجعة الإشرافية والرقابية	9	0.790		
	3- انضباط السوق	8	0.621		
المعامل الكلي		27	0.832		

من الجدول السابق يتبين ما يلي:

أكدت قيم معامل ألفا كرونباخ على اعتمادية هذه الأبعاد بشكل كبير، حيث تراوحت قيم معامل الثبات بين (0.621) إلى (0.790)، وأن قيمة معامل ألفا كرونباخ هي (0.832)، وذلك للأبعاد الثلاثة معاً المتضمنة سبعة وعشرون عبارة، مما يعكس درجة عالية من ثبات الأداة المستخدمة في التعبير عن أبعاد تحديات تطبيق دعائم اتفاقية بازل (II)، وقد استخدم الباحث أيضاً اختبار التجزئة النصفية للتأكد من ثبات أداة جمع البيانات، من خلال معامل "Guttman" لتصحيح الارتباط بين البعدين[1]؛ بسبب اختلاف التباين بينهما، فكان معامل الارتباط يساوي (0.636)، مما يدل على ارتباط متوسط بين البعدين واتساق داخلي للإجابة على أسئلة هذا المتغير، وهو ما ينعكس بشكل جيد على درجة مصداقية هذه الأبعاد.

التحليل الاستدلالي للدراسة

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تحليل البيانات التي تم جمعها، بهدف اختبار فرضية الدراسة، واتخاذ القرار الملائم حولها، وتم إجراء اختبار Shapiro-Wilk للعينات الأصغر من (50) مفردة، وتبين أن البيانات تنتمي للتوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية (0.05) دون أي معالجات، كما يتبين من الجدول التالي:

جدول.4

اختبار انتماء البيانات للتوزيع الطبيعي

تسلسل	الابعاد	اختبار Shapiro-Wilk	رجات الحرية Df	مستوى المعنوية*
1	تحديات تطبيق الدعامة الأولى	0.957	24	0.403
2	تحديات تطبيق الدعامة الثانية	0.969	24	0.671

[1]) تم استخدام معامل Guttman بسبب اختلاف معامل الثبات وكذلك التباين للبعدين، بعد أن تمت تجزئة الاستبيان لنصفين، بمعنى تقسيم الاستبانة إلى بعدين، بعد يحتوي على 14 فقرة وبعد يحتوي على 13 فقرة.

3	تحديات تطبيق الدعامة الثالثة	0.937	24	0.157

*الدلالة الاحصائية عند مستوى المعنوية (0.05).

وبعد التأكد من اعتدالية البيانات أمكن تطبيق الاختبارات المعملية كاختبار *(t)* لعينة واحدة، لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى، واختبار (*t*) لعينتين مستقلتين، لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية، واللتان تنصان على الآتي:

فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني إطار رقابي للدعامة الأولى في اتفاقية بازل (II).

ولمعرفة مدى قبول أو عدم قبول الفرضية تم إجراء اختبار (*t*) لعينة واحدة، وكانت نتائجه كما يلي:

جدول.5

اختبار (t) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى

البيان	قيمة الاختبار = 4		
	إحصاءه الاختبار	درجات الحرية	مستوى المعنوية
لا توجد تحديات فيما يتعلق بالدعامة الأولى	0.632	23	0.534

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة *P* value (مستوى المعنوية) بلغت (0.534) وهي أكبر من مستوى المعنوية (α =0.05) أي غير ذات دلالة إحصائية، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية[1] وعدم قبول الفرضية البديلة، والتي تنص (أي الفرضية الصفرية) على عدم وجود تحديات فيما يتعلق بتطبيق متطلبات رأس المال باعتبارها الدعامة الأولى في اتفاقية بازل (II)، وذلك عند مستوى ثقة (95%).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني إطار رقابي للدعامة الثانية في اتفاقية بازل (II).

ولمعرفة مدى قبول أو عدم قبول الفرضية تم إجراء اختبار (*t*) لعينة واحدة، وكانت نتائجه كما يلي:

جدول.6

اختبار (t) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

[1]) الفرضية الصفرية الإحصائية هي نفسها الفرضية البحثية المدرجة في الدراسة، بأنه لا توجد تحديات، بينما الفرضية البديلة تنص على وجود تحديات نحو تبني إطار رقابي للدعامة الأولى في اتفاقية بازل II.

البيان	قيمة الاختبار = 4[1]		
	إحصاءة الاختبار	درجات الحرية	مستوى المعنوية
لا توجد تحديات فيما يتعلق بالدعامة الثانية	-1.566	23	0.132

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة *P* value (مستوى المعنوية) بلغت (0.132) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05= α) أي غير ذات دلالة إحصائية، مما يدل على قبول الفرضية الصفرية وعدم قبول الفرضية البديلة، والتي تنص (أي الفرضية الصفرية) على عدم وجود تحديات فيما يتعلق بتطبيق متطلبات العملية الإشرافية أو الرقابية باعتبارها الدعامة الثانية في اتفاقية بازل II، وذلك عند مستوى ثقة (95%).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني إطار رقابي للدعامة الثالثة في اتفاقية بازل (II).

ولمعرفة مدى قبول أو عدم قبول الفرضية تم إجراء اختبار (*t*) لعينة واحدة، وكانت نتائجه كما يلي:

جدول.7

اختبار (t) لعينة واحدة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

البيان	قيمة الاختبار = 4		
	إحصاءه الاختبار	درجات الحرية	مستوى المعنوية
لا توجد تحديات فيما يتعلق بالدعامة الثالثة	5.413	23	0.000

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة *P* value (مستوى المعنوية) بلغت (0.000) وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05= α) أي ذات دلالة إحصائية، مما يدل على عدم قبول الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص (أي الفرضية البديلة) على وجود تحديات فيما يتعلق بتطبيق متطلبات انضباط السوق أو عملية الإفصاح والشفافية باعتبارها الدعامة الثالثة في اتفاقية بازل II، وذلك عند مستوى ثقة (95%).

الفرضية الرئيسة الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المشاركين نحو تحديات تطبيق دعائم اتفاقية بازل (II) راجعة لملكية المصرف.

ولمعرفة مدى قبول أو عدم قبول الفرضية، تم إجراء اختبار (*t*) للعينات المستقلة، بعد التحقق من افتراضات الاختبار، من حيث تجانس التباين والاعتدالية، فكانت نتائجه كما يلي:

[1] للتأكد قام الباحث باستخدام قيمة للاختبار قدرها (4.428) وتمثل الحد الأعلى للفئة الوسطى (محايد) [7 – 1 / 7] = 0.8571 ، ثم قسمت على 2 = 0.428 ثم جمعت إلى متوسط فئة المحايد وهي 4 وبالتالي فإن قيمة الاختبار = 4 + 0.428 = 4.428 وقام الباحث يدوياً بإجراء اختبار t لعينة واحدة ولكن من طرف واحد وليس من طرفين كما يفعل برنامج spss وكانت النتيجة أيضاً غير دالة إحصائياً عند مستوى ثقة (95%).

جدول.8

نتائج اختبار(t) للفرق بين إجابات المشاركين تعزى لملكية المصرف

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية	الدلالة الإحصائية
قطاع عام	12	4.51	0.710	2.631	0.016	دال إحصائياً
قطاع خاص	12	3.84	0.499			

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار (*t*) وكانت (2.631) بقيمة احتمالية (0.016)، وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على أن الاختبار دال إحصائياً، وعليه نستنتج أنه توجد فروق بين متوسط إجابات الموظفين تعزى لملكية المصارف، وذلك لصالح القطاع العام بمتوسط (4.51)، وهو أكبر من متوسط القطاع الخاص، وحجم تأثير هذا الاختلاف معتدل بمعدل (0.248)[1] من خلال إحصاءة (إيتا تربيع)، أي أن متغير الملكية يبين ما نسبته (24.8%) من التباين في متغير تحديات تطبيق دعائم اتفاقية بازل II، مما يدل على أن القطاع العام مدرك لأهمية هذه التحديات أكبر من إدراك القطاع الخاص.

خاتمة:

أظهرت مخرجات الدراسة النظرية والميدانية النتائج التالية:

1) من خلال نتائج الدراسات السابقة ودراسة الأدب تبين أن هناك تحديات تواجه الدول النامية نحو تبني إطار رقابي لدعائم اتفاقية بازل (II)، ولا سيما الدعامة الثالثة المتعلقة بانضباط السوق، التي تتطلب وجود أسواق مالية متطورة وذات كفاءة عالية.
2) قبول الفرضية الفرعية الصفرية الأولى بأنه لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال، ونتيجة لعدم وجود قاعدة بيانات كافية وغياب تبني الدولة الليبية لمعايير محاسبية محلية جعل المصارف لا تستطيع تطبيق الأساليب الداخلية لتقييم المخاطر، بالرغم من وجود معايير محاسبية دولية يعمل بمقتضاها مصرف ليبيا المركزي، وكذلك عدم معارضة المصرف المركزي لتبني المصارف التجارية هذه الأساليب المتقدمة في قياس المخاطر حسب ما أظهرته نتائج الإحصاء الوصفي لأداة جمع البيانات.
3) قبول الفرضية الفرعية الصفرية الثانية بأنه لا توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي الليبي نحو تبني إطار رقابي فيما يتعلق بمتطلبات المراجعة الإشرافية لاتفاقية بازل (II)، فقد تبين من خلال نتائج الإحصاء الوصفي أن تطبيق السياسة الاحترازية الكلية للاتفاقية تؤثر على القطاع المالي والحقيقي للاقتصاد الليبي،

[1]) حجم التأثير يقاس يدوياً بقسمة إحصاءة T تربيع على مجموع تربيع إحصاءة T مع درجات الحرية، أي $\frac{T^2}{T^2+DF}$

وأنه توجد رقابة من قِبل مصرف ليبيا المركزي بشأن الالتزام بالحدود الدنيا لكفاية رأس المال استجابة لاتفاقية بازل (II)، وأنه لا توجد اشكالية لدى المصارف في تصنيف الودائع إلى مستقرة وأخرى غير مستقرة، على اعتبار أن الودائع كلها تعتبر غير مستقرة بناءً على القانون رقم (1) لعام 2013م بشأن تحريم الفوائد.

4) عدم قبول الفرضية الفرعية الصفرية الثالثة وقبول البديلة، بأنه فعلاً توجد تحديات تواجه الجهاز المصرفي في ليبيا نحو تبني إطار رقابي فيما يتعلق بمتطلبات الدعامة الثالثة لاتفاقية بازل II بشأن انضباط السوق، وقد أظهرت الإحصاءات الوصفية لأداة جمع البيانات عدم فاعلية دعامة انضباط السوق بسبب غياب سوق أوراق مالية متطور وكفؤ في البيئة الليبية، إضافة لعدم وجود مؤسسات لتقييم الجدارة الائتمانية للمصارف والذي ساهم في إعاقة فاعلية انضباط السوق، بالرغم من أن المصارف التجارية تعرض في تقاريرها المخاطر التي تتعرض لها وكذلك معدل كفاية رأس المال المطلوبة.

5) أخيراً تبين عدم قبول الفرضية الرئيسة الصفرية الثانية وقبول البديلة، بأنه توجد فروقات دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05) بين إجابات وردود أفعال الموظفين في إدارات المخاطر داخل المصارف التجارية بالمنطقة الشرقية وفرع مصرف ليبيا المركزي بنغازي إزاء تحديات تطبيق دعائم اتفاقية بازل (II) لصالح موظفي القطاع العام، وتفسير ذلك حسب رأي الباحث الخبرة التي يتمتع بها موظفي القطاع العام، وإدراكهم لأهمية المخاطر وأثرها على الاقتصاد المالي والحقيقي.

التوصيات

يختصر الباحث توصيات الدراسة في نقاط عدة، كما يلي:

1. على السلطة الرقابية على المصارف المتمثلة في مصرف ليبيا المركزي بالاهتمام بتوفير البيانات التاريخية اللازمة المتعلقة بالجهاز المصرفي كنوع من الاستثمار في أنظمة المعلومات، للحصول على البيانات بجودة عالية باعتبارها معياراً أساسياً للامتثال لمتطلبات اتفاقية بازل.
2. يجب على المصارف إعداد دورات تدريبية تثقيفية لموظفي الجهاز المصرفي سيما موظفو إدارة المخاطر عن الأساليب الرياضية والإحصائية؛ ليتسنى لهم تحليل المخاطر وتطبيق النماذج المتقدمة وتقييمها بشكل دقيق.
3. تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.
4. تحفيز الأفراد والمؤسسات التي ترغب في إنشاء شركات التصنيف الائتماني وتذليل الصعاب أمامهم بعد استيفاء الشروط الضرورية المطلوبة.
5. العمل على متابعة المصارف فيما يتعلق بتطبيق مبادئ الرقابة المصرفية الفعّالة لاتفاقية بازل.
6. على السلطة الرقابية أن تضع ضوابط للحد من مخاطر التركز من خلال وجود نظام معلومات جيد لوصف محفظة توظيفات المصارف، وضوابط للحد من مخاطر التشغيل من خلال التخطيط الوقائي لمواجهة أي طارئ.

7. العمل على تعزيز التعاون مع الدول العربية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة لضمان التطبيق الأمثل لبنود الاتفاقية.

المراجع العربية

- حياة، نجار. (2013). اتفاقية بازل وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*، (13).
- دي ليون، رافائيل. (2025، يناير 9). دليل المخاطر الناشئة في القطاع المصرفي لعام 2025. *Ncontracts*. https://www.ncontracts.com/nsight-blog/emerging-risks-in-banking
- صندوق النقد العربي. (2004). الملامح الأساسية لاتفاقية بازل II والدول النامية.

https://cbl.gov.ly/micifaf/2016/03/%D8%A8%D8%A7%D8%B2%D9%842.pdf

- عريس، عمار، وبحوصي، مجدوب. (2017). تعديلات مقررات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي. *مجلة البشائر الاقتصادية*،*03*(01)، 98-117.
- عايدة، لياس، ونور الدين، محرز. (2024). واقع تطبيق البنوك الإسلامية العربية لمتطلبات اتفاقية بازل III. *مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية*، (12)، 1 – 25.
- عبدالمطلب، عبدالحميد. (2005). *العولمة واقتصاديات البنوك*. الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- عبدالمنعم، هبة. (2022). تطبيق متطلبات بازل في الدول العربية. *منشورات صندوق النقد العربي، اللجنة العربية للرقابة المصرفية*، رقم (187).
- قلي، محمد، ونبيلة، سماعيل. (2020). مقررات بازل 3 وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية. *مجلة المقار للدراسات الاقتصادية*، (04)، 20- 35.
- كُلاب، ميساء محي الدين. (2007). دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين[رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة]. كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة.
- مفتاح، صالح، ورحال، فاطمة. (2013، سبتمبر 09-10). *تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي* [عرض ورقة]. المؤتمر الإسلامي التاسع للاقتصاد والتمويل. تركيا.

- مهدي، شيماء. (2019). أساليب قياس لجنة بازل (2) لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية. *مجلة البحوث المالية والتجارية، 20*(04)، 156-182.
- ناصر، سليمان. (2013، ديسمبر 08-09). *كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية: تشخيص الواقع والمقترحات* [عرض ورقة]. الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية. الجزائر.
- ناصر، سليمان. (2012). البنوك الإسلامية واتفاقية بازل III: المزايا والتحديات. *مجلة الدراسات المالية والمصرفية*، (20). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- هاني، منال. (2017). اتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية. *مجلة الاقتصاد الجديد، 01*(16)، 305-315.

المراجع الأجنبية

- Alrawashdeh. B, Bint Abdul Rahman. P. (2013). To what extent Saudi Banks committed to the decisions of the Basel II Committee. *Merit Research Journal of Art, Social Science and Humanités, 01*(05).
- Cornford, A. (2005). *Basel II: The Revised Framework of June 2004* [Discussion Paper]. United Nations Conférence on Trade and Développement.